



المركز الوطني لتنمية القطاع الغير الربحي  
جمعية الدعوة والإرشاد وتوسيعية الجاليات  
في الصحافة  
سجل رقم ٣٠٧٦

# المؤشرات الدالة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## جمعية الدعوة والإرشاد وتوسيعية الجاليات في حي الصحافة

جمعية  
الدعوة والإرشاد  
وتوسيعية الجاليات  
في حي الصحافة



الإصدار الأول ٢٠٢٢ م



المركز الوطني للتنمية القطاع الغير الربحي  
جمعية الدعوة والإرشاد وتنمية الجاليات  
في الصحافة

سجل رقم ٣٠٧١

أصدرت هيئة أسواق المال تعليمات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتهدف التعليمات إلى التأكيد من التزام الأشخاص المرخص لهم (شركات الاستثمار والوساطة على سبيل المثال لا الحصر) بتعزيز نزاهة السوق المالية ومصداقيتها وحماية الأشخاص المرخص لهم وعملائهم من العمليات غير القانونية التي قد تنتهي على غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أي نشاط اجرامي آخر.

وتقع التعليمات الجديدة التي أعلنت أمس في (٢٤) صفحة وفي آخرها ملحق تحت عنوان: المؤشرات الدالة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن الحالات الموضحة (٢٢) حالة قد تدل على ارتباط أي صفقة بالجرائم المشار إليها أعلاه، وهذه الحالات هي:

- ١) إبداء العميل اهتماما غير عادي بشأن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وبخاصة المتعلقة بهويته ونوع عمله.
- ٢) رفض العميل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
- ٣) رغبة العميل في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
- ٤) محاولة العميل تزويد الشخص المرخص له بمعلومات غير صحيحة أو مضللها تتعلق بهويته وأو مصدر أمواله.
- ٥) علم الشخص المرخص له بتورط العميل في أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
- ٦) إبداء العميل عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
- ٧) اشتباه الشخص المرخص له في أن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتردد وامتناعه بدون أسباب في اعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
- ٨) صعوبة تقديم وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
- ٩) احتفاظ العميل بعدة حسابات باسم واحد أو بعدها اسماء، وتعدد التحويل بين الحسابات أو التحويل لطرف آخر دون مسوغ مبرر.
- ١٠) قيام العميل بتحويلات برقية متعددة لحسابه الخاص بالاستثمار يتبعه بطلب مباشر لتحويل المبلغ لطرف ثالث دون توضيح الغرض من ذلك.
- ١١) قيام العميل باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيبة طلب تصفيية الوضع الاستثماري بتحويل العائد من الحساب.



- (١٢) وجود اختلاف كبير بين انشطة العميل والممارسات العادلة.
- (١٣) رفض العميل تزويد الشخص المرخص له بالمعلومات الاساسية الخاصة بصندوق استثماري للتأكد من هويته.
- (١٤) طلب العميل من الشخص المرخص له تحويل الاموال برقياً ومحاولة عدم تزويد الشخص المرخص له بأي معلومات عن الجهة المحولة والمحول اليه.
- (١٥) محاولة العميل الغاء صفة او تغييرها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات او حفظ السجلات من الشخص المرخص له.
- (١٦) طلب العميل انهاء اجراءات صفقة يستخدم فيها اقل قدر ممكن من المستندات.
- (١٧) قيام العميل بعدد كبير من الحالات البرقية التي يصعب تفسيرها على الرغم من تدني قيمة صفقات الوراق المالية.
- (١٨) علم الشخص المرخص له ان الاموال او الممتلكات ايراد من مصادر غير مشروعة.
- (١٩) تغيير مصادر دخل العميل بشكل مستمر.
- (٢٠) عدم تناسب قيمة او تكرار العمليات مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه فيه ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكيه.
- (٢١) انتماء المستفيد الحقيقي لمنظمة معروفة بالنشاط الاجرامي.
- (٢٢) ظهور علامات البذخ والرفاهية على المشتبه فيه وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتنااسب مع وضعه الاقتصادي (خصوصاً إذا كان بشكل مفاجئ).

▪ **المراجع:** اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع السابع في دورته (الأولى) هذه المؤشرات في ٢٣/١١/٢٠٢٢م، وتحل هذه المؤشرات محل جميع المؤشرات الموضوعة سابقاً بهذا الخصوص.